أحْكامُ المَحْضِ فِي النّحْوِ العَرَبِيّ

د. وعد دليان أنور
جامعة تكريت ــ كلية التربية للعلوم الانسانية

تاريخ استلام البحث :١٠ / ٣ / ٢٠١٦ تاريخ نشر البحث :٢٨ / ٤ / ٢٠١٦

ملخـــــص البحـــــث

للأحكام النحوية دور كبير في تشابه عدد من الموضوعات وتطابقها ، وإنّ ترك هذا الجانب دون تقييد له قد يكون سبباً في عدم إدراك كثير من المسائل على وجهها الحقيقي ، لذلك التجأ النحاة إلى سبل التقييد ، لتحديد هذه المسائل وحصرها بأوصاف قد تجعلها تصل إلى مدارج الفهم دون عناء وشقاء .

وقد جاءت في سبيل ذلك كثير من الحلول والمعالجات ، وكانت (المحضية) إحداها ، إذ جاءت لتعطي المسألة النحوية سمة وميزة تجعلها تتميز عن ضدها بأنها خالصة من كل شائبة ، جاعلة حكمها نحو التحديد في التوجه إلى المقاصد .

المقدمـــــــة

الحمد لله الذي جعلنا خير الأمم ومحضها ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله الطيبين وصحبه الأكرمين وسلم تسليماً كثيراً ، أمّا بعد :

فإنّ حصول التصور للأحكام النحوية في الأذهان يحتاج إلى تحديد أطرافها وتكميل مقاصدها من خلال عدد من الضوابط المحددة التي تجعلها سائغةً للفهم .

من أجل ذلك حرصَ النحاة على إيصال هذه الأحكام إلى مرادها ، إلا أنّ هذا المسعى لم يكن سهلاً ؛ إذ جعلهم يقعون على كل الآراء ويستقرؤونها من أجل استنباط وصف يرونه مناسباً في تغطية جلّ تلك الآراء حتى يجعلونها حكماً يسري عليها ، وكانت نتيجة ذلك وصولهم إلى العديد من هذه الأوصاف وكانت (المحضية) من بينها .

وبهذا أصبحت (المحضية) معتمد النحاة في تحديد كثير من القواعد النحوية التي كانت صور التشابه بينها كثيرة ، إلا أنها بفضلها تلاشت وأصبح التفريق بين هذه الأحكام أمراً في واقع الإمكان .

لذلك وجدت في نفسي دافعاً للوقوف عليها وكشف دورها الكبير في ضبط القواعد وتسمية الأحكام ، من خلال جمع المسائل التي وردت فيها ووضعها في موضوع دراسة وسمته بـــ (أحكام المحض في النحو العربي) .

ومن خلال الغوص في أعماق المسائل التي حملت صفة (المحضية) وجدتها متناثرة في مختلف الموضوعات مما استدعت ذلك النظرة الدقيقة والتأمل الطويل لحصرها تحت موضوعات رئيسة ، حتى جاءت بعد ذلك على وضع المسائل في جميعها تحت قسمين ، كان الأول في مبحث الأسماء جمعتُ فيه المسائل المتصلة بها ، فيما جاء المبحث الثاني في الأساليب ، ثم قفلت كل ما تقدم بخاتمة ذكرت فيها نتائج البحث .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل كلّ ما لمحهُ البصر, وحلّله العقلُ ، ونطقه القلم ، خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يعطينا من الصحة كمالها وتمامها لخدمة لغة كتابه العزيز ، إنّه قادر على ذلك ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الكرام .

التمهيد

دراسة في المصطلح

تُعدّ دراسة عنصر المصطلح في مجال البحث من العناصر الأساسية التي لها القدرة الكافية على بيان كل ما يتعلق من أسرار تختفي خلفه ولا تنكشف للمتلقي إلا عن طريق عرضها قبل مسائل البحث .

أمّا الوقوف على كيفية استعماله فهي الأخرى الكاشفة عن زمن ظهور الشيء المدروس مروراً بمراحل التكوّن حتى الاستقرار ؛ لأن دراسة هذه الحالة ومعرفتها تعطينا تصوراً وافياً عن الزمن الذي انبرى المستعملون لاستعمال ذلك الشيء .

لذلك يتناول مسرد التمهيد تسليط الدراسة على مصطلح (المحض) في اللغة والاصطلاح ،

ومن ثَمّ بيان نشأته ومدى ظهوره في مؤلفات النحاة .

١- مفهوم (المحض) في اللغة والاصطلاح :

إنّ النظرة المتأنية في كتب المعجمات تكشف للناظر أنّ أغلبها تُحصر دلالته في كل شيء خلص من الشوب ، مثلما نجد ذلك بوضوح المعنى عند الخليل (ت١٧٥ه) ، وهو يقول : ((المحض : اللبن الخالص بلا رغوة ، وكل شيء خلص حتى لا يشوبه شيء فهو محض))[١] . وتابعه الازهري(ت.٣٧٠هـــ)[٢] .

اما ابن فارس (ت٣٩٥ه) ، بعد أن بحث في أصل اللفظة , فقد قال : ((محض : الميم والحاء والضاد كلمة تدل على خلوص الشيء . منه اللبن المحض: الخالص))[٣]. وكل ما تقدم من الآراء سلّم بها ابن منظور(ت٧١١هـــ).[٤]

أمّا من جهة الاصطلاح فقد بيّن معناه أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ه) ، قائلاً : ((أنّ المحض هو الذي يكون على وجهه لم يخالطه شيء))[٥] ، وهذا الوصف كان هو المعتمد عند المناوي (ت ١٠٣١ه)[٦] .

التقارب الدلالي واللفظي واضح وبيّن من جهتي اللغة والاصطلاح ، إذ أنّ كليهما يتجهان إلى أنّ المحض ما لا يخالطه خالط .

أمّا في اصطلاح النحاة فلم يكن لفظ (المحض) قائما بذاته ، ومستقل الأركان وإنما كان يأتي مقروناً مع المصطلحات النحوية ، لذلك حاولنا على وجه التأمل والتدقيق والتفحيص في النصوص النحوية الموقوفة عليها ، فضلاً عمّا تقدم من البيان اللغوي والاصطلاحي , أن نقترب من وضع (المحض) في دائرة المفهوم على أنّه : هو الوصف المعطي للمصطلح تجرداً ونقاءً من الجزئيات التي إن اختلطت معه تغيّر حكمه إلى حكم آخر .

ومن الأمور التي لابدّ من الوقوف عليها ، هو التفريق والتمييز بينه وبين لفظة تتقارب منه في الدلالة ، وهي لفظة (الخالص) ، وبيان هذا الأمر يوقفنا على السبب الذي من أجله استعمل النحاة لفظة (المحض) ، وسيراً إلى جانب مقتضيات المنهجية ، كان من المفيد والمهم بيان معنى لفظة (الخالص) من الطرفين اللغوي والاصطلاحي .

ففي مجال اللغة يدل معنى اللفظة على الشيء المنقّى والمهذب ، كما بين ذلك ابن فارس من خلال وقوفه على أصل اللفظة بقوله : ((الخاء واللام والصاد أصل واحد مطرد ، وهو تنقية الشيء وتهذيبه ، يقولون : خلصتهُ من كذا وخلص هو))[٧] , وقريباً من هذا المدلول كان قول ابن منظور[٨] .

وفي الاصطلاح قال أبو هلال العسكري : ((والخالص هو المختار من الجملة ، ومنه سمي الذهب النقي عن الغش خالصاً))[٩] .

فالمعنى اللغوي والاصطلاحي للفظة (خالص) يدلان على أنّ خلاص الشيء من الشوائب وتنقيته منه يسمى (خالصاً) .

وكان هذا المعنى هو ما استند إليه أبو هلال العسكري عندما أراد التفريق بين لفظتي (المحض والخالص) ، فمن أجل ذلك كان كلامه هو المُفصل الحكم ، عندما أنار به ميدان التمييز والتفريق ، فقد قال : ((الفرق بين المحض والخالص ، أنّ المحض هو الذي يكون على وجهه لم يخالطه شيء ، والخالص هو المختار من الجملة ، ومنه سمي الذهب النقي عن الغش خالصاً ، ومن الأول قولهم : ((لبنٌ محض : أي لم يخالطه ماء))[١٠] .

فدلالة النصّ تقتضي أنّ (المحض) في الأصل لم يخالطه شيء ، بخلاف (الخالص) ، الذي يُنقّى من الشوائب حتى يكون خالصاً ، وهذا التفريق قد أصبح قاعدة بنى عليها أرباب الاصطلاح أقوالهم ، وسأكتفي بعرض ما يتعلق بلفظة (الخالص) منها ،أما لفظة (المحض) في مجال الاصطلاح ، فقد سبقت الإشارة إليها في محور بيان اللفظ اصطلاحاً ، فمن إشارتهم لبيان لفظة (الخالص) قال المناوي : ((الخالص ما زال شوبه بعد ما كان فيه))[١١] ، وتابعه الكفوي (ت١٠٩٤ه)[١٢] .

فمؤدى هذا التصور كان حاصلاً في أذهان النحاة عند تأسيسهم لقواعد النحو مما جعلهم سائرين على طريق الانتقاء في الألفاظ , وتحديد دقتها ، ثم بناء الأحكام النحوية عليها ، وهذا لعمري دليل على فذاذة العقل واتقاد الفكر ، وبراعة التركيز ، والتي كلما حلّ هذا الوصف في أقوالهم انصرفت العقول عن مضامير اللبس ، وحُددت المقاصد في الفهم والتفهيم مثلما سنجد ذلك في لفظة (المحض) عند عرض أقوال النحاة .

٢- أصالة (المحض) ومدى ظهوره في كتب النحاة :-

إنّ البحث عن زمن (المحض) من حيث استعماله يُحتم اتخاذ المنهج التاريخي لذلك عاملاً ، إذ به يكشف عن معرفة زمن استعماله في الكتب المتقدمة التي تُعدّ هي الكاشفة عن منبع الاستعمال حتى مرحلة الاستقرار .

لذلك كل ما تقدم يَفرض الرجوع إلى الكتب النحوية المتقدمة للوقوف على بواكير الاستعمال لهذا الوصف ، ولا يمكن أن يتحقق إلا بالرجوع إلى السفر الخالد الذي لا يَستغنى عنه كل من كان هذا الشأن مقصدهُ ، متمثلاً كل ذلك في الكتاب لسيبويه (ت١٨٠ه) ،

إلا أننا بعد البحث في الصميم ومتابعة ألفاظه انتهينا إلى أنّ (المحض) بهذا الوصف الظاهر لم يكن له وجه للاستعمال فيه .

وكان هذا بخلاف المبرد (ت٢٨٥ه) تماماً ، إذا كان ا ستعماله (للمحض) مع المصطلحات ظاهرةٌ للعيان ضمن المسائل النحوية ، ومثال ذلك في (باب الاستثناء بغير) عندما قال : ((فأمّا الموضع الذي يرتفع فيه . فتقول : ما جاءني أحد غيرُ زيدٍ ، على الوصف وعلى البدل . فالبدل كقولك : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ . وتقول : لقيتُ القوم غير زيدٍ ، على النعت ، إذا كان القوم على غير معهود . وعلى البدل والوجه إذا لم يكن ما قبل (غير) نكرة محضة إلاّ يكون نعتاً))[١٣] , فاشتراط النعتية متوقف على أن تكون قبل (غير) نكرة محضة .

ثم توسع الاستعمال عن مدى التضييق ليدخل (المحض) على موضوعات أخرى ، كما وجدنا ذلك عند ابن السراج (ت ٣١٦ه) ، الذي استعمله مع الإضافة قائلاً : ((الإضافة على ضربين : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة . والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين : إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام , وإضافة اسم إلى اسم بعضهُ بمعنى ((من))))[١٤]

وتابعه في الكلام نفسه الثمانيني (ت ٤٤٢ه) عندما أورد كيفية استعماله للمحض في المسائل النحوية وبين ذلك وهو يبين قسمي الإضافة بقوله : ((والإضافة على ضربين : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة فإذا أضفت الأول على الثاني ولم تقدر بينهما تنوياً كانت الإضافة محضة ، ويعرف الأول على الثاني إذا كان الثاني معرفة ... فإن قدرت بينهما تنوياً كانت الإضافة بينهما غير محضة ...))[١٥] .

ثم بعد ذلك تزاخرت كتب النحاة المتأخرة بالاستعمال للمحض على نحو كثيف ، فضلاً عن سعة الاستعمال في الشروح والحواشي والتعليقات ، والتي نرى ذلك من خلال النصوص التي نقف عليها ضمن محاور الدراسة .

وما هذا إلا دليل قاطع على أصالة المحض التي تعطينا تصوراً يكتنفه الوضوح والبيان من خلاله نحكم على قطع شوط كبير من لدن النحاة في استعماله ، وعدّه حجراً للزاوية يُنطلق منه لتسهيل القواعد وإيصال المعنى ولا سيما في الموضوعات المتمازجة والتي لا يمكن الوصول إلى تمام الأحكام وفكها إلا بالاتكاء على هذه الأوصاف وما شابهها .

المبحـــــث الأول

المــحــض فــي الأسمـــــاء

يمثل الاسم القسم الأول من أقسام الكلام ، إذ به اشترط النحاة دلالة المعنى سواء كان شخصاً أو غير شخص , لذلك قال ابن السراج : ((الاسم : ما دلّ على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص ، فالشخص نحو : رجل وفرس ... وأمّا ما كان غير شخص فنحو : الضرب والأكل ...))[١٦] , فيما عرّفه ابن هشام (ت٧٦١ه) بقوله : ((فالاسم في الاصطلاح : ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة))[١٧] .

لذلك كان للمحضية ظهور واضح وجلي في عدد من الأسماء ، والتي توزعت في النكرة والمعرفة والخبر ، والإضافة ، والتي يتكفل هذا المبحث لبيان الجانب المذكور وفق الترتيب الآتي بيانُه :

أولا: النكرة المحضة والمعرفة المحضة ودورهما في الجمل وأشباهها :

إنّ بيان مفهوم المصطلحات يساعدعلى فهم جزئياتها التي تتكون منها ، ومما تجعل الأذهان تنحصر نحو المبتغى المقصود دون الخروج إلى مدارك أخرى ، لذلك قبل الولوج في تفاصيل المسألة لابدّ من بيان الأركان التي تقوم عليها المسألة ، والمتمثلة في عرض معاني المصطلحات التي تتكون منها ، بعد أن تمّ حصرها في مصطلحين ، وهما النكرة المحضة والمعرفة المحضة ، ومن ثم بيان دورهما في الجمل وأشباهها .

فالأول من القسمين هو النكرة المحضة ، إذ لم يكن لبيانها نصيبٌ وافر ضمن الكتب النحوية المتقدمة ، أمّا المتأخرة منها فقد أولوا لهذا الجانب عناية كافية وصبّوا جام اهتمامهم فيه ، فقد كان من أولئك المهتمين القوجوي (ت ٩٥٠ه) عندما وقف عندها، وذكر أن معنى النكرات المحضة : ((الخالصة من شائبة التخصيص والتعريف))[١٨] .

ومعنى الكلام أن النكرات المحضة هي الخالصة من جميع الجزئيات التي تجعلها تقترب من المعارف ، فضلاً عن عدم احتمالها لذلك ، كما عُبّر عن ذلك في قول موللي زادة (ت ١١٤٥ه) عندما قال إن النكرة المحضة : ((هي التي لا تحتمل التعريف ولا التخصيص بوجه من الوجوه))[١٩] .

أمّا المعرفة المحضة فهي الأخرى لم تختلف بكل ما قيل عن سابقتها من طرف البيان والظهور ،

وكان ممن وقف على بيانها القوجوي بعد أن حصر دلالتها على أنها الخالصة من ((شائبة النكرات)) [٢٠] . فيما قال موللي زادة في هذا المعنى ((المعارف المحضة جمع معرفة أي لا تحتمل التنكير))[٢١].

ومن المحدثين الذين كان لهم الشأن الأكبر في بيان المصطلحين على وجه التكميل والإحاطة ، عباس حسن ، الذي ذكر أنّ ما شاع بين أفراد مدلولها مع انطباقه على كل فرد يسمى (النكرة المحضة) ، فمن أجل ذلك قال : ((النكرة المحضة هي التي يكون معناها شائعاً بين أفراد مدلولها ، مع انطباقه على كل فرد ، مثل كلمة ((رجل)) فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم دون غيره))[٢٢].

وعرّف (المعرفة المحضة) بقوله : ((والمعرفة المحضة هي الخالية من علامة تقربها من النكرة ، كوجود ((ال الجنسية)) في صدرها))[٢٣].

وبناءً على ما تقدم من الأقوال التي اتصفت فيها قول عباس حسن بالوضوح والاتساع ، نقول بعد الجمع بين كل ما جاء : إن النكرة حتى تكون محضة لابدّ أن تكون على وجه الخلوص من كل شوائب التخصيص والتعريف ، وأن تتصف بالشيوع بين أفراد مدلولها فضلاً عن خلوها من جميع القيود التي تقربها من المعرفة، بخلاف ذلك وعكسها تماماً ، المعرفة المحضة والتي أُشْتُرِط في محضيتها أن تكون خالية من شوائب النكرات ، ومن كل علامة تجعلها قريبة من النكرة مثل (ال الجنسية) .

وبعد الوقوف على معرفة ومفهوم النكرة المحضة والمعرفة المحضة ، وجدنا أنّ من المهم والنافع أن نعرض لدورهما البائن في الجمل وأشباه الجمل ، وسيكون كالآتي :

١- حكم الجمل بعد النكرة المحضة والمعرفة المحضة :

إنّ من مقتضيات المسألة التي نرى من المناسب عرضها قبل الدخول في تفاصيل المسألة ، هي أن التأثر لم يكن على وجه الإطلاق للجمل وإنما كان مقيداً في الجملة الوصفية والجملة الحالية ، لذلك لابدّ قبل كل شيء من التحدث والتنظير لأصل مجيء الصفة والحال جملة من أجل بناء تصور في الأذهان من خلاله تنكشف تجليات المسألة ونقترب من مداركها .

وعن ورود الصفة جملة تكلم النحاة عليها ، وكان منهم ابن عقيل (ت٧٦٩ه) عندما قال :

((تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً أو حالاً ، وهي مؤولة بالنكرة , ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة نحو ، مررت برجل قام أبوه ، أو أبوه قائم ، ولا تنعت بها المعرفة ، فلا تقول : مررت بزيد قام أبوه ، أو أبوه قائم))[٢٤] .

فاشتراط الجملة بالوصفية كان مصدر مجيئها من الشبه لها للجمل التي تقع خبراً أو حالاً فكما يقع الاثنان جملة كذلك تقع الصفة ، مشترطاً فيها أن تكون صفة للنكرة لا للمعرفة .

أمّا من ناحية وقوع الحال جملة فقد أصّل لبيان ذلك السيوطي (ت٩١١ه) وذكر أن الحال تأتي جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب ، وعن ذلك قال: ((تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب ، فلا تقع جملة طلبية , ولا تعجبية ، ولا ذات السين ، أو ((سوف)) أو ، ((لن)) ، أو ((لا))))[٢٥].

فالسبب الذي كان وراء مجيء الحال جملة هو أنّ الحال لمّا كانت تتصف بالنكرة ، والجمل تقع مكان النكرات اكتسبت الشبه لذلك فصارت تأتي جملة ، مثلما وجدنا ذلك واضحاً في كلام ابن الحاجب (ت٦٤٦ه) عندما قال : ((إنّما كان كذلك لأنها نكرة ، والجمل تقع مكان النكرات ، فيصبح وقوعها أحوالاً))[٢٦] .

بعد معرفة كيفية ورود الصفة والحال جملة ، تقتضي النظرة الفاحصة في النصوص من التصريح لملاحظة مهمة قصديتها أن الجمل الوصفية والجمل الحالية استنبطت من نصوص استقرءها النحاة ووقفوا عندها مستعملين كل رسائل التأمل والإمعان ثم أصبحت عندهم قاعدة كلية تثبت من خلالها بأن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ، إلا أنّ هذه القاعدة لا يمكن ترك الحبل فيها على غاربها بل يجب تقيدها (بالمحضية) مثلما رأينا خلاف التقييد في النصوص التي تقدمت ، إلا أنّ هذا الحكم على النحاة لم يكن على العموم ، إذ رأينا أن من النحاة من ألتزم بهذا القيد ، وكان من هؤلاء ابن هشام (ت٧٦١ه) إذ وقف على شرح القاعدة وبيان ما فيها من التفصيل ، قائلاً : ((وشرح المسألة مستوفاة أن يقال : الجمل الخبرية التي يستلزمها ما قبلها : إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها ، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها ، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع . مثال النوع الأول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى : ﴿ يَسِينَ ٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا ﴾ [الإسراء: ٩٣]... ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة﴿ مُحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ ﴾ [المدثر: ٦]...

ومثال النوع الثالث وهو المحتمل لهما بعد النكرة ﴿ الْأَعْرَافِ الْأَنفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ ﴾ [الأنبياء: ٥٠] فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً عنها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة))[٢٧].

وإليه كان متابعاً موللي زادة عندما رأى أنّ النكرة حتى تكون محضة لابدّ خلوها من كل مظاهر التعريف والتخصيص ، وكذلك المعرفة المحضة إذ اشترط خلوها من احتمالات التنكير ، فقد قال : ((والنوع الأول : ما تقع بعد النكرات المحضة : هي التي لا تحتمل التعريف ولا التخصيص بوجه من الوجوه ، فهي فات لما قبلها ... والنوع الثاني : ما تقع بعد المعارف المحضة جمع معرفة أي لا تحتمل التنكير ، فهي أحوال : جمع حال))[٢٨].

ففي القولين العابرين كان اشتراط التقييد لكل من النكرات والمعارف بالمحضية هو الأساس فيهما في تيسير القاعدة على وجهها الصحيح ، وذلك لا تُلتبس بالنكرات والمعارف غير المحضية لاختلاف الحكم بينهما ، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يُقدمون على التنبيه والاحتراز من الحالة تلك ، كما بيّن ذلك المقصود الكرمي (ت١٠٣٣ه) بقوله : ((إنّما قيدنا فيما مرّ المعرفة بكونها محضة والنكرة كذلك احترازاً من غير المحض))[٢٩].

وفضلاً عن توافر شرط المحضية في الجمل الوصفية والحالية والذي يُعد الأساس المقتضي في قبول القاعدة ، إلا أنّ وجود انتفاء المانع كان هو الآخر العامل المساعد التي يمكن أن نضيفه على ما تقدم حتى تظهر القاعدة على وجه التمام ، لذلك سعى النحاة إلى تحقيقهما من أجل الوصول إلى بلوغ المرام وفهم المراد، وحتى نقف على بيان الركنين المتمثلين في تواجد المقتضى وانتفاء المانع قول الأزهري (ت٩٠٥ه) هو الكاشف لذلك فقد قال : ((والمقتضي للوصفية : تمحض التنكير ... والمقتضى للحالية : تمحض التعريف ... والمانع للوصفية : الاقتران بالواو ونحوها ... والمانع للحالية : الاقتران بحرف الاستقبال ونحوه))[٣٠].

وقوام المسألة أننا لا نتفق مع الأقوال التي صدرت من النحاة دون تقييد للقاعدة بالمحضية ؛ لأنّ عدمها تجعل الجمل تتحمل الوجهين لذلك كان الأفضل والأنفع والخلاص نحو الوضوح هو القول بأن الجمل بعد النكرات المحضة أحوال وبعد المعارف المحضة صفات ، ولا سيما حالة الإثبات لتقييد القاعدة تحققت بالسماع القرآني .

٢- حكم أشباه الجمل بعد النكرة المحضة والمعرفة المحضة :

تُعدّ أشباه الجمل إحدى أقسام الجمل ، والتي تسمى عند ابن هشام بالظرفية ، وتكون مصدّرة بظرف أو جار ومجرور ، ولبيان ذلك قال : ((والظرفية هي : المصدرة بظرف أو مجرور ، نحو : أعندك زيدٌ ، و أفي الدار زيدٌ ...))[٣١].

وتابعه من المحدثين فخر الدين قباوة عندما قال : ((شبه الجملة هي : الظرف ، أو الجار الأصلي مع المجرور))[٣٢].وبعد بيان الحدّ عرج إلى سبب اكتساب التسمية ، ذاكراً أنّ أشباه الجمل لما تشابه مع الجمل في التركيب سواء من طرف اللفظ أو التقدير سميت بذلك ، فمن أجل بيان السبب قال : ((وإنّما سميت بذلك ؛ لأنها مركبة كالجمل ، فهي تتألف من كلمتين أو أكثر ، لفظاً أو تقديراً))[٣٣].

أمّا ما يتعلق بأحكام أشباه الجمل بعد النكرة المحضة والمعرفة المحضة ، فهي محصورة بين الحالية والوصفية ، لذلك كان من المفيد قبل الخوض في هذا الحكم أن نقف على بيان كيفية ورود الحال والصفة ظرفاً أو جاراً ومجروراً على طريق ذكر النحاة لذلك .

فمن النصوص التي جاءت مصرِّحة بمجيء الحال شبه جملة ظرفية ومجرورة ما ذكرها السنهوري (ت٨٨٩ه) قائلاً : ((تأتي الحال ظرفاً كـ ((رأيت الهلال بين السحاب)) وجاراً ومجروراً ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلۡعَظِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ﴾ [القصص: ٧٩] فـ ((في زينته)) حال من المستتر في ((خرج))))[٣٤].

فيما ذهب ابن عصفور (ت٦٦٩ه) إلى بيان ورود النعت شبه جملة ظرفية ومجرورة ، فقد قال : ((وأما ما هو في تقديره فالظروف والمجرورات والجمل ، وذلك: ((مررت برجل عندك)) أو ((برجل في الدار)) ، أو ((برجل قام أبوه))، ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة ، أي : في وصف الموصوف بها فائدة وإلا فلا يجوز الوصف بها ، نحو : ((مررت برجل اليوم وبرجل لك)) ، ألا ترى أنّ ذلك غير مفيد))[٣٥].

فبعد التبيين لحالة الحال والنعت في إتيان كل منهما شبه جملة ظرفية ومجرورة ، نتحوّل إلى لب المسألة للوقوف على مقولة النحاة الناصّة على أنّ أشباه الجمل ما بعد النكرات صفات وما بعد المعارف أحوال ، وحتى تتحقق القاعدة وتأخذ نصابها من القبول كان لابدّ توفر المحضية فيها ، كما ظهر ذلك بصورة جليّة في قول ابن هشام : ((حكمهما بعدهما حكم الجمل ، فهما صفتان في نحو : ((رأيت طائراً فوق غصن ، أو على غصن)) لأنهما بعد نكرة محضة , وحالان في نحو : ((رأيت الهلال بين السحاب ، أو في الأفق)) لأنهما بعد معرفة محضة))[٣٦].

وإلى تمام الشرط وكماله ذهب الأزهري قائلاً : ((فهو ، أي الجار والمجرور صفة في نحو قولك : رأيت طائراً على غصن ، لأنّه ؛ أي : على غصن وقع بعد نكرة محضة وهو ((طائر))... أو هو حال في نحو قوله تعالى حكاية عن قارون: ﴿ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ﴾ [القصص: ٧٩] ، ففي زينته ، في موضع الحال ، أي متزيناً : على تفسير المعنى وكائناً في زينته على تفسير الأعراب . لأنه ، أي : ((في زينته)) وقع بعد معرفة محضة ، وهي الضمير المستتر في خرج ... ومثال وقوعه ، أي وقوع الظرف المكاني صفة بعد النكرة المحضة : ((مررت بطائر فوق غصن)) . صفة لطائر ... ومثال وقوعه ((حالاً)) : بعد المعرفة المحضة : ((رأيت الهلال بين السحاب)) فبين السحاب حال من الهلال))[٣٧].

إنّ حصر أشباه الجمل بالمحضية هي التي جعلتها حاجزاً منيعاً أمام انصراف الذهن نحو التعددية في الاحتمال ، لأنّ النكرة والمعرفة بوفق ما تقدم لو لم تكن متناهية التمحض لاحتمل الواحدة منهما الحالية والوصفية في آنٍ واحد ، فمن أجل اختلاف الحكم كان سعي النحاة يسير باتجاه الحصر والتحديد وذلك تحققاً للمبتغى المنشود والتي طالما كان إليه عزم النحاة وإقبالهم متوجه .

٢- تحمل الخبر ضميراً إذا كان اسماً محضاً عند الكوفيين :

يُعرّف النحاة الخبر بأنه : ((الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً))[٣٨].

فهو ينقسم على قسمين من حيث الإفراد والتركيب ، والمسمى في عرف النحاة الخبر المفرد والخبر الجملة ،[٣٩] وما يعنينا من القسمين هو الخبر المفرد ، إذ هو ينقسم على خبر جامد وخبر مشتق ، إلا إن الخبر – أعني الجامد – قد وقع فيه البصريون والكوفيون على خلاف ، وذلك من جانب تحمل الضمير وعدمه ، فقد كان مذهب الكوفيين يسير باتجاه تضمن الخبر الجامد للضمير على اطلاقه ، والمبتدأ هو مصدر العود فيه ، نحو : زيدٌ أخوك ، وعمرو غلامُك ، وإليه كان ذاهباً الكسائي (ت١٨٩ه) ، والرماني (ت٣٨٤ه) ، بخلاف البصريين لما كان مقتضى مذهبهم اشتراط الاشتقاق فيه ، فإن كان متضمناً لمعنى المشتق نحو : زيدٌ أسدٌ ، أي شجاع ، فإنّه يتحمل الضمير ، وإذا لم يتضمن ذلك فإنّه لا يتحمل الضمير [٤٠].

وما اشترطه الكوفيون من جمودية الاسم فقد قصدوا بها المحضية ، مثلما رأينا ذلك واضح الظهور في قول ابن الانباري (ت٥٧٧ه) عندما عرض قولهم قائلاً : ((ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ))[٤١].

وتابعه في عرض المسألة الزبيدي (ت٨٠٢هـ) وقال : ((قال الكوفيون : خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ))[٤٢].

فمتى يكون الاسم حاضناً للضمير ومتحملاً له لابدّ أن يكون فيه المحضية متوافرة ، وإلا فلا يتحمل الضمير .

ولتوضيح المسألة وزيادة الإيضاح فيها لابدّ من الوقوف عند أهم مصطلح يُدار الحديث فيه وذلكم هو (الاسم المحض) ، ومن خلال البحث وقفت على قولين جميلين يكشفان اللثام عنه كي يكون على أدراج التصور والوضوح ، فالقول الأول هو لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) عندما بيّن معنى الخبر إذا كان اسماً محضاً أثناء عرضه لقول البصريين ، فقد قال : ((وأمّا القسم الثاني ، وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبار ، وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل ، نحو: ((زيدٌ أخوك)) , و((عمرو غلامُك)) ، فهذا لا يحتمل الضمير ؛ لأنّه اسم محض عارٍ من ((الوصفية))[٤٣].

أمّا القول الثاني فقد كان للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد عندما فصّل القول في إظهار ما أراده ابن الانباري من الاسم المحض ، إذ قال : ((أراد المؤلف – يعني ابن الانباري – بالاسم المحض : الاسم الجامد ، ووجهه أنّ الاسم المشتق يتضمن معنى الفعل ، فهو مشوب برائحة الفعل ، أمّا الجامد فخالص للاسمية لا تشوبه شائبة الفعل ولا يتضمن معناه))[٤٤].

فدلالة المحضية في الاسم مقصدها أن الاسم حتى يكون محضاً لابدّ ألّلا تشوبه شائبة الفعل ولا يتضمن معناه .

وبهذا نصل إلى أهم نتيجة وهي أن المحضية هي التي أُثير الجدل فيها وكانت لها الدور الأكبر في بناء المذهب الكوفي في هذه المسألة تحديداً ، لأنّ الخبر المفرد الجامد كان شرط تحمله للضمير لابدّ أنّ يكون اسماً محضاً .

ثانيا: أحكام الإضافة المحضة :

تمثل الإضافة إحدى أقسام المجرورات ، والتي تنقسم على قسمين ، وهما : الإضافة المحضة والإضافة غير المحضة ، فلما كان الأول من القسمين يمثل دعامة المسائل وعمدتها ، والتي نتكفل بعرضها تباعاً ، كان من المفيد الوقوف على بيان معناه عند النحاة ليكن قاعدة يُدرك من خلالها ما يدور في كل جزيئة تؤثر فيها، وعلى هذا الأساس نقف على عدد من النصوص بهذا الصدد ، قبل الدخول في عرض المسائل المتأثرة فيها .

فمن النصوص التي جاءت لتوضيح معنى الإضافة المحضة نصٌّ للثمانيني قال فيه : ((فإذا أصفت الأول إلى الثاني ولم تقدر بينهما تنويناً كانت الإضافة محضة ، ويعرف الأول بالثاني إذا كان الثاني معرفة نحو : (غلام زيد ، ودار عمرو)))[٤٥].

وقال ابن الخباز (ت٦٣٩ه) : ((أما المحضة : فهي التي لا ينوي بها انفصال المضاف من المضاف إليه ، وهي بمعنيين : معنى اللام ، ومعنى مِن فالأول : كقولك : غلام رجل ودار زيد أي : غلامٌ لرجل ودارٌ لزيد . والثاني : كقولك : باب ساج وثوب كتان . أي : باب من ساج وثوب من كتاب))[٤٦].

أما أحد المحدثين فقد ذكر على نحو من التفصيل والاتساع آخذاً بزمام البيان لركني المصطلح وهما المحضية والمعنوية ، قائلاً : ((يريدون ((بالمحضة)) التي بين طرفيها قوة اتصال وارتباط , وليست على نية الانفصال ؛ لأصالتها ، ولأنها لا يفصل بين طرفيها (وهما : المضاف والمضاف إليه) ضمير مستتر كالضمير الذي يفصل في الإضافة غير المحضة ، فيجعلهما كأنها غير موجودة ؛ بسبب وجود هذا الفاصل الملحوظ ، وإن كان مستتراً ... ويريدون ((بالمعنوية)) : أنها تحقق الغرض المعنوي الذي يراد فيها تحقيقه ؛ وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص ... ولأنها تتضمن معنى حرف من حروف الجر))[٤٧].

فدلالة المحضية تعني الاتصال والإرتباط بين المضاف والمضاف إليه ، وعدم ترك مجال لتحقق الانفصال بينهما ، أمّا المعنوية فهي غرضي التعريف والتخصيص التي يكتسبهما المضاف من المضاف إليه .

وبعد هذا العرض المبين الذي كان لابدّ منه لما له من دور بارز وجلي فيما سيأتي ، سنقف على المواضع التي أثرت فيها الإضافة واشترط النحاة من تحقق (المحضية) فيها ، وهذه المواضع ستكون وفق الترتيب الآتي :

١- عدم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة المحضة :

تنقسم أقوال النحاة في ترتيب الحال مع صاحبها من حيث التقديم والتأخير على قولين ، فالأول منهما يجيز تقديم الحال على صاحب الحال إذا كان صاحب الحال مرفوعاً أو منصوباً , ولتوضيح ذلك قال ابن عقيل : ((وأمّا تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز ، نحو : ((جاء ضاحكاً زيدٌ ، وضربت مجردةً هنداً))[٤٨].

أمّا القول الثاني فيوجب تأخير الحال عن صاحبها إذا كان صاحب الحال مجروراً سواء أكان الجر بحرف الجر أم بالإضافة , فعن مقصود الأول أجاب المكودي (ت٨٠٧ه) قائلاً : ((إنّ صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو : مررت بهند قائمةً فلا يجوز عندهم مررت قائمةً بهندٍ))[٤٩].

أمّا الحالة الثانية من حالتي الجر وهي الإضافة والتي ستكون هي المعنية في دراستنا ، فقد كان للنحاة كلاماً فيها ، فقد اشترطوا لها شرطاً كان مضمونه أن تكون الإضافة (محضة) على وجه التحديد ، أما إذا كانت غير محضة فيكون حكم التقديم جائزاً وليس واجباً ، ومن النحاة الذين وقفوا لتفسير هذه القضية ابن مالك (ت٦٧٢ه) , فقد قال : ((وإذا كان صاحب الحال مجروراً بإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع ؛ لأنّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، فإن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف))[٥٠].

وإلى هذا الكلام بتمامه كان مذهب الأشموني (ت٩٠٠ه) عندما قال : ((أن يكون مجروراً بالإضافة – أي صاحب الحال – نحو : ((عرفت قيام زيدٍ مسرعاً)) و ((أعجبني وجه هند مسفرةً)) ، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال : واقعة بعد المضاف ؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأنّ المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف وهذا بالإضافة المحضة))[٥١].

فامتناع التقديم نابع من أجل عدم الوقوع في فصل ما لا يلزم فصله وهما المضاف والمضاف إليه ، فهما كالجزء لا يجتزئان ، وعلة ذلك لشبه بين المضاف والمضاف إليه من طرف وبين الصلة والموصول من طرف آخر ، فكما لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول كذلك لا يجوز بين المضاف والمضاف إليه ، ولا سيما امتناع الفصل في الإضافة يُعد من ذاتياتها ،

فمتى تحقق الفصل تحولت الإضافة من المحضة إلى غير المحضة كما بينا ذلك في مستهل عرض مفهومها وعلى هذا الأساس وأساس الشبه بينها وبين الصلة والموصول لم يجز النحاة تقديم الحال على صاحبها إذا كانت إضافة محضة هذا من جانب ومن جانب آخر إنّ تقييد الإضافة بالمحضية جاءت من النحاة احترازاً من الإضافة غير المحضية إذ التقديم فيها جائز بخلاف المحضة فإن التقديم فيها ممتنع بالإجماع ، وكل هذه الأهمية تعد هي القاعدة في عرض ما تقدم .

٢- اشتراط المحضية في المصدر المضاف :

يَحدُّ النحاة المصدر بأنه : ((اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه إمّا حقيقة أو مجازاً أو واقع على مفعول))[٥٢].

وقد استطاع المصدر أن يكون من ضمن الأوصاف التي تضاف إلى ما بعدها كما كان حال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، إلا إنّ المصدر اختلف عن تلك الاوصاف ؛ لأن الإضافة فيه محضة أما في البقية فغير محضية ، وقد جاء هذا الشرط في المصدر واضحاً في كلام النحاة كما كان عند ابن مالك فقد قال : ((وخرج بذكر الصفة إضافة المصدر ، وإضافة المميز ، وخرج بنسبة الرفع والنصب إلى مجرورها نحو سحقُ عمامة ، وكرام الناس ، فإنّ إضافتها محضة ، لأنهما لم يقعا موقع فعل ، ولا المجرور بهما مرفوع المحل ولا منصوبة . ثمّ نبهت إلى أن الصحيح كون إضافة المصدر محضة))[٥٣].

وتابعه الرضي معززاً ذلك بقوله : ((وأعلم أنّ حال المصدر بخلاف الصفة ، فإنّ إضافتها إلى معموله محضة))[٥٤].

والمتقدم من الكلام الدال على أنّ إضافة المصدر محضية نادى به أبو حيان (ت٧٤٩ه) وعدّ هذا الرأي أنّه مذهب للجمهور [٥٥].

فالأقوال كانت باتجاه جعل إضافة المصدر محضية ؛ لأنّ المصدر لا يمكن أن يقع موقع الفعل كما تقع الأوصاف الأخرى ويتحمل الانفصال ثم تكون إضافته غير محضية ، فهذا الرأي لم يجد السبيل في الأقوال المتقدمة ،

أما ما ذكره أبو حيان عندما جعل هذا الرأي هو مذهب الجمهور ، فقد وُجد من النحاة خارج هذا المذهب ، إذ كانت إضافة المصدر عندهم غير محضية ، مثل ابن برهان (ت٤٥٦ه) وابن طراوة (ت٥٢٨ه) [٥٦] ، إلا أنّ ما كان صادراً عنهما لم يلقَ قبولاً عند النحاة ، فقد عُورض رأيهما بأدلة قوية ودامغة ، وكان ممن تصدر لهذا الاعتراض ابن مالك عندما أوردَ أربعة أدلة قال فيها :

((أحدها : أنّ المصدر المضاف أكثر استعمالاً من غير المضاف فلو جعلت إضافته في نية الانفصال لزم جعل ما هو أقل استعمالاً أصلاً وهو خلاف المعتاد . الثاني : أنّ إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها منوية الإنفصال بالضمير المستتر فيها فجاز أن ينوى انفصالها باعتبار آخر ، والمصدر بخلاف ذلك ، فتقدير انفصاله مما هو مضاف إليه لا محوج إليه ولا دليل عليه .

الثالث : أنّ الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعة موقع الفعل المفرد ، والمصدر المضاف واقع موقع حرف مصدري موصول بالفعل ، والموصول المشار إليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك . الرابع:أن المصدر المضاف إلى معرفة معرفــة ، ولذلك لا ينعت إلا بمعرفة، فلو كانت إضافته غير محضة لحكم بتنكيره ونعت بنكرة ، ولجاز دخول ربّ عليه وأن يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة كما فعل في الصفة المضافة إلى معرفة))[٥٧].

وتابعه الرضي في الاعتراض على من يُجير جعل الإضافة في المصدر غير محضة وبين أنّ المصدر لا يشابه الفعل لا من جانب اللفظ ولا من جانب المعنى ، بخلاف الصفات الأخرى التي تتميز بقوة الشبه للفعل ، مما كان تقدير الانفصال فيه ظاهراً وواضحاً ، ولذلك قال : ((لنقصان مشابهته للفعل لفظاً ومعنى ، أما لفظاً ، فلعدم موازنته ، وأمّا معنى فلأنّه لا يقع موقع ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمه وهي ((أن)) بخلاف الصفة ، فإنها تؤدي معنى الفعل بلا ضميمة ، تقول : ((أعجبني ضرب زيد عمراً)) ، أي : أن ضربَ زيدٌ عمراً ، وتقول : ((زيدٌ ضارب عمراً)) ، أي : يضرب عمراً ، فلقوه شبه الصفة ، لم يكن لها بد من مرفوع إما ظاهر أو مضمر ، بخلاف المصدر كقوله تعالى : ﴿ فَالْمُقْسِمَاتِ قَسْمًا ۝ فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا ۝ فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا ۝ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ۝ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ ۝ فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ ۝ وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ ۝ وَإِذَا الْجِبَالُ نُسِفَتْ ۝ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ [المرسلات: ١ – ١١] ، فإنه مجرد عن المرفوع ، وكقولك : ((أعجبني ضرب)) ، فإنه مجرد عن المرفوع والمنصوب ، فلما كانت الصفة أقوى شبهاً بالفعل، كانت أولى بعملها عمل الفعل ، فكان تقدير الانفصال فيها أظهر))[٥٨].

أمّا دليل الطرف المنقوض فكان يقتضي أن المجرور في إضافة المصدر على تقدير مرفوع المحل أو منصوبه مما يحقق الانفصال مثل إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة , وهذا الرأي هو ما نقله لنا الشاطبي بقوله : ((وذهب بعضهم إلى أنّ إضافته غير محضة لأنّ المجرور به إمّا مرفوع المحل أو منصوبة . وذلك يحقق كون إضافته في نية الانفصال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة))[٥٩].

إلا أنّ هذا الرأي قد نُقض بما تقدم من الأدلة وتحديداً في الدليل الثاني من الأدلة التي ذكرها ابن مالك والتي بمجموعها أخلصت إضافة المصدر إلى المحضية .

وعلى الرغم من قوة الأدلة التي وردت في المسألة وانتصرت لقول الجمهور فإننا نستطيع أن نصوغ دليلاً يضاف إلى الأدلة المتقدمة المؤيّدة بجعل الإضافة في المصدر محضة ، ولذلك نقول : إن شبه الصفة بالفعل المضارع في الحركات والسكنات هو الذي جعل الإضافة فيها غير محضة وذلك لتحملها وجهي الإضافة والاعمال على حدٍ سواء ,

بخلاف المصدر الذي يكون الشبه فيه للفعل معدوماً وهو ما يجعله يقتصر على وجه واحد يتعذر في الخروج عليه مما جعل الإضافة تنحصر فيه على المحضية دون سواها .

أمّا بخصوص تقييد المصدر المضاف بالمحضية من لدن النحاة فقد كانت المدعاة لذلك إدراكهم بوجود آراء تقتضي جعل إضافة المصدر غير محضية فسارعوا للتنبه عليها وحصر المصدر بهذا القيد ، ولا سيما أدلة المحضية تتمتع بالقوة مقارنة بأدلة غير المحضية ، وإنّ الوقوع بعدم التقييد قد يؤدي إلى الإشكال والخلط ، ودفعاً لهما كانت المحضية هي الفيصل في حلّ المتوقع وكل هذا في سعي النحاة ومبتغاهم للوصول إلى الإيضاح وتقريب الفهم .

إنّ النتيجة النهائية التي يمكن أن نضعها في خاتمة المبحث والتي سجلت من خلال متابعة مجمل النصوص أن هناك دلالة واضحة وقاطعة أنّ المسائل التي تأثرت (بالمحضية) لم تكن على وجه الاعتباط وإنما كان التنبه لها من النحاة للالتزام بها والعمل على تقييدها من طرفهم خلاصاً من نقيضها (غير المحضية) ، والتي كانت لكل واحدة منهما حكماً يختلف عن الأخرى , أو من أجل الإرتقاء للوصول إلى الوضوح ، وبلوغ المقاصد .

المبحــث الثانـــــي

المحــض فـــي الأســاليــب

يُعبّر عن الأسلوب عند أهل اللغة بالطريق والفن ، مثلما نجد ذلك واضحاً في كلام الفيومي (ت٧٧٠ه) ، فقد قال : ((والأسلوب بضم الهمزة الطريق والفن وهو على أسلوب من أساليب القوم أي على طريق من طرقهم))[٦٠].

فإذا كان معناه عند أهل اللغة يدل على الطريق والفن ، وهو كذلك عند أهل الاصطلاح ، فقد قال الكفوي : ((وهو الفن والطريقة ، والجمع أساليب))[٦١] .

أمّا معناه في نظر النحاة فعندهم يطلق الأسلوب على مجموعة من الموضوعات النحوية التي تقوم على نظام ثابت ، ولا يكون الكلام فيه إلا مركباً[٦٢].

وتشمل هذه الموضوعات المسمى بالأسلوب ، أسلوب الطلب وأسلوب النفي وأسلوب الشرط وأسلوب الاستفهام وغيرها من الأساليب ،

إلا إن هذه الأساليب لم تجمع جميعها تحت مسمى واحد في كتب النحاة وإنما نجدها متناثرة في مواضع متفرقة ضمن المؤلف الواحد ، وإذا أردنا البحث عن سبب هذه القضية نجد الإجابة عند الدكتور قيس الأوسي إذ يقول بهذا الصدد : ((وذلك لخضوعها للمنهج المنطقي . واستنادها إلى فكرة (العامل) التي كانت محور الدراسة فيها))[٦٣].

وعلى الرغم من كون المنهج المنطقي حصناً منيعاً في عدم حصول هذه الأساليب على أبواب مستقلة في كتب النحاة إذ أنّ عدداً من الكتب جاءت لتشمل على تلكم الموضوعات ، مثلما ظهر ذلك جلياً عند ابن فارس في كتابه (الصاحبي)[٦٤] , غير أن هذا التناول لم يكن بمستوى المطلوب لشموله على أغلب الأساليب وليس جميعها ، بخلاف كتب المحدثين إذ كانت كتبهم صادحة بها سواء من جانب التناول والدراسة أو من جانب الحصر والإحاطة ضمن أبواب مستقلة ، مثلما رأينا ذلك ظاهراً للأنظار عند المخزومي[٦٥] , والذي يُعدّ خير دليل لما تقدم .

وبعد عرض مفهوم الأساليب وما يتعلق بها ، والتي اقتضتها المنهجية لغرض اتمام الفائدة والاستئناس ، سنقف على المسائل التي كان للمحض دور فيها ، وقد ظهر على نحو جلي في أسلوبي الطلب والنفي ثم بيان أثر الأسلوبين في الفعل المضارع ، وسيكون كالآتي :

١- الطلب المحض :

إنّ النفوس إذا أرادت التعبير عن مبتغاها استدعت لذلك طلباً يحوي أركانا يتحقق غالباً المطلوب من خلالها ، وهذه الأركان تتمثل في الأمر والنهي والدعاء والاستفهام وغيرها ، حتى قُيّدت عند النحاة تحت مسمى (الطلب) ، لذلك إذا أرادوا بيان معنى الطلب فهو لا يعدو هذه الأمثلة ، كما وجدنا ذلك عند ابن عقيل وهو يبين معنى الطلب ببيان ممثل ، فقد قال : ((ومثال الطلب وهو يشمل : ((الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض والتمني))[٦٦].

وبه قال المكودي (ت٨٠٧هـ) ، عندما وقف على مفهوم الطلب بين أنّه محصور بما تقدم من الأمثلة[٦٧] .

وعلى نهجهم في البيان والتمثيل سار المحدثون ، فقد قال اللبدي : ((الطلب : هو أحد المعاني التي يأتي لها فعل الأمر أو ما في معناه كالمضارع المقترن بلام الأمر ... وينسحب مفهوم الطلب كذلك على النهي والاستفهام والتمني والنداء))[٦٨].

أمّا المحضية فقد استطاعت التسلل إلى الطلب إلا أنّ تحقق المحضية في الطلب متوقف على الأركان التي بيناها في جانب المفهوم والمتمثل في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنداء ، وبخلافه يتجه الطلب إلى مضمار غير المحضية ، والتي تتحقق إذا كان مدلولاً عليه باسم الفعل أو بلفظ الخبر ، قال ابن عقيل : ((ومعنى ((أن يكون الطلب محضاً)) ألا يكون مدلولاً عليه باسم فعل ، ولا بلفظ الخبر))[٦٩] .

وقريباً من الرأي المتقدم كان رأي ابن طولون (ت٩٥٣ه) إذ جعل المحضية في الطلب بدلالة صيغة (أفعل) ، لذلك قال : ((أن يكون محضاً – يعني الطلب – وذلك بأن الأمر بصيغة ((أفعل))))[٧٠].

فالمحضية في الطلب متوقفة على أن تكون دلالة الطلب بألفاظه الصريحة وبصيغها الحقيقية التي خصصت لتلك الألفاظ دون احتمال دلالات وتأويلات أخرى، مثل دلالة اسم الفعل والخبر على الأمر ، من غير صيغتها الأصلية (أفعل) .

وهذا ما أثبته أحدُ المحدثين عندما ذكر أنّ الطلب المحض يكون بأحد الأركان والتي هي الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنداء ، فقد ذكر قائلاً : ((وينقسم الطلب إلى محض وغير محض . فأما المحض فهو ما كان بأحد المذكورات التي تقدمت – وهي الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والنداء – والتي يُطلق عليها مجموعة الإنشاء الطلبي))[٧١].

وبهذا أظهرت هذه النصوص من خلال التحليل والمتابعة أن حقيقة الطلب مرهونة بحقيقة الركن القائم بالدلالة ، دونما تحمل تأويل لأنّه متى تحقق أخرجه من دائرة المحضية إلى غير المحضية .

٢- النفي المحض :

النفي هوأسلوب يُلتجأ إليه لدفع قضية قائمة في الذهن أو إكذابها ، وهو خلاف الإيجاب ، وهذا المفهوم هو ما شغل حيز الاستعمال عن النحاة ودار في مؤلفاتهم ، ومن أولئك الذين وقفوا على بيان معنى النفي على هذا النحو ، ابن يعيش فقد قال : ((أعلم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب ، لأنّه إكذاب له ، فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما ، إلا أنّ أحدهما نفي ، والآخر إيجاب , وحروف النفي ستة :((ما))، ((و((لا)) ، و((لم)) ، و((لما)) ، و((لن)) ، و((إن))))[٧٢].

وهذا المعنى هو ما وجدناه قائماً عند المحدثين ، كما عبّر عن ذلك الدكتور مهدي المخزومي قائلاً : ((النفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول ، وهو أسلوب نقض وإنكار ، يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب ، فينبغي إرسال النفي مطابقاً لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأ مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي ، وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال))[٧٣].

ما فتئ الكلام قائماً عند المحدثين إذ رأينا أن من باب الفائدة إيراد قول أحدهم وهو يُظهر الأثر الدلالي لهذا المصطلح ، فقد ذكر أنّه من الحالات التي تلحق المعاني المتكاملة المفهومة من الجمل ، لذلك قال : ((النفي : خلاف الإثبات ويسمى كذلك الجحد وهو من الحالات التي تلحق المعاني المتكاملة المفهومة من الجمل التامة والتعبيرات الكاملة ، وكل معنى يلحقه النفي يسمى منفياً ، فإذا لحق الفعل قيل : فعل منفي ، وإذا لحق الكلام قيل كلام منفي))[٧٤].

وعلى هذا يمكن الجمع بين النصوص وتوجيه دلالاتها على أنّ النفي هو إنكار الفكرة الموجبة بوساطة حروف النفي ، دون تحمل مظاهر الإثبات ، وهذا المعنى هو المعبّر عنه النحاة بـــ (النفي المحض) .

ولبيان مقاصد هذا المصطلح قال ابن عقيل : ((ومعنى كون النفي محضاً : أن يكون خالصاً من معنى الإثبات))[٧٥].

فدلالة المحضية في النفي تظهر على نحو جلي إذا خلا النفي من كل جزيئات الإثبات ومتعلقاتها التي تجعله ضمن مضمار الإثبات ، وتبعده عن قصديه النفي الحقيقي ، وأحد هذه الجزيئات قد بينه السنهوري (ت٨٨٩هـ) عندما وقف على بيان دلالة النفي المحض قائلاً : ((والمراد بالنفي المحض : أن لا ينتفض بـــ (إلا) أو غيرها))[٧٦].

فالنفي بناء على كلامه إذا انتفض بـــ (إلا) ، أصبح غير محض ، أما الحالة الثانية التي تجعل النفي غير محض فلم يذكرها وإنما عبّر عنها بعبارة موهمة وهي (أو غيرها) ، إلا أنّ عباس حسن أظهر الحالة تلك فضلاً عن الحالة الأولى، فقد قال : ((والمراد بالمحض ، الخالص من معنى الإثبات ، فلا يوجد في الكلام ما ينقض معناه ، مثل : ((إلا الاستثنائية)) التي تنقض النفي ، ومثل نفي آخر بعده يزيل أثره ، ويجعل الكلام مثبتاً ، لأنّ نفي النفي إثبات كما هو معروف))[٧٧].

فالنفي تُصفي دلالته للمحضية إذا كان خالصاً لمعنى الإثبات ، ومتجرداً له ، لا يشوبه أي شائبة تبعد المحضية عنه ، والتي وسمت بالانتفاض بـــ (إلا) ، وتكرار النفي .

٣- أثر أُسلوبي الطلب والنفي المحضين في الفعل المضارع :

من القضايا التي لا يمكن المرور عليها دون الدخول في تفاصيلها ، والخوض في صميمها وذلك على اعتبارها دقيقة لطيفة من دقائق النحو ، وهو بيان أثر الطلب والنفي المحضين في الفعل المضارع ، والتي ارتأيتُ أن أضع المسألة ضمن مبحث الأساليب ، لكونهما السببين المباشرين في تغيير حكمه .

إذ كيف لا ؟ وأنّ حكم الفعل المضارع من حيث الرفع والنصب بأنّ مضمرة وجوباً بعد فاء السببية متوقف على محضية الأسلوبين ، ومشروط بهما ، فمن أجل ذلك نقف على المسألة بكامل أطرافها من خلال عرض النصوص المرتبطة ذات الارتباط الوثيق بها ، ومناقشتها على نحو مكثف .

فمن النصوص الوافدة إلينا لبيان هذه القضية ، والتي مفادها نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بنفي محض أو طلب محض ، ما ذكرها ابن عقيل بقوله : ((يعني أنّ ((أنْ)) تنصب – وهي واجبة الحذف – الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض ، أو طلب محض ، فمثال النفي ((ما تأتينا فتحدثنا)) وقد قال تعالى : ﴿ لِّيُقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ ﴾ [الزخرف: ٧٧] ، ومثال الطلب ((ائتنا فنكرمك)) ، ومعنى كون النفي محضاً أن يكون خالصاً من معنى الإثبات ، فإن لم يكن خالصاً منه وجب رفع ما بعد الفاء نحو : ((ما أنت إلا تأتينا فتحدثُنا)) ، ومثال الطلب وهو يشمل : ((الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني))[٧٨].

فحكم النصب متوقف في المضارع على محضية الطلب والنفي ، أما إذا اختلت شرطية كلٍّ منهما تغيّر الحكم من النصب إلى الرفع ، وهذا ما عزّزه المكودي عندما اشترط التمحض فيهما قائلاً : ((أنّ أن تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين))[٧٩] .

فانطلاقاً مما تقدم نجد أنّ التنبه هذا جاء من لدن العلماء وذلك للاحتراز من الطلب والنفي غير المحض ؛ لأنّ دلالة المحضية إذا خرجت من سياق المحضية إلى سياق غير المحضية تغيّر الحكم في المضارع من النصب إلى الرفع ، ومن الأقوال التي تُعد دليلاً على ما ذكرناه فقد قال الأشموني : ((واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض ، وهو المنتفى بـــ ((إلا)) ، والمتلو بنفي ، نحو : ((ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا)) ، ونحو : ((ما تزال تأتينا فتحدثنا)) .

ومن الطلب الذي ليس بمحض ، وهو الطلب باسم الفعل ، أو المصدر ، أو بما لفظه خبر ، نحو : ((صه فأكرمك)) ، و((حسبك فينامُ الناس))، ونحو : ((سكوتاً فينامُ الناس)) ، ونحو : ((رزقني الله مالاً فأنفقه في الخير))فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب))[٨٠].

فالغاية التي سعى النحاة إلى تحقيقها من خلال استقراء الآراء ومناقشتها هي التمييز بين حكمي الفعل المضارع رفعاً ونصباً ، وذلك باختلاف المحضية ؛ لأن الطلب والنفي إذا كانا ضمن المحضية لا يخرج عن النصب ، وبخلاف الأمر يُجعل الرفع من نصب المضارع ، لذلك جاء تقييد المسألة بالمحضية للاحتراز من هذا الشيء .

أمّا النتيجة العامة التي نريد أن نضعها في مبحث الأساليب هي أنّ التشابه بين الأساليب لما كان قائماً بين أجزائيها فقد استدعى من النحاة أن يضعوا لذلك وسائل التفريق لغرض التمييز بينها فاختاروا لذلك أوصافاً كانت هي المعتمد في ذلك؛ لأنّ التشابه يُظهر تلك الأساليب على أنها في الظاهر واحد إلا أنّها من ناحية الأحكام تتجه نحو الاختلاف ، وهذا ما فهم لذلك أوجب عليهم التخلص من ذلك الإشكال للوصول إلى الوضوح وعدم الوقوع في اللبس ، وتقديم الآراء للمتلقين وهي خالية من كل ما يقف عائقاً أمام الفهم والتفهيم ، وكل هذا دليل على وجه الإذعان بأنّ اختيارهم لتلك الأوصاف كان دقيقاً ، وسعة عقولهم كانت فسيحة في إيجاد المخارج من الحالات تلك .

الخاتمة

سُجلت في نهاية البحث عدد من النتائج على وفق الآتي :

١- اتفاق توجه دلالتي اللغة والاصطلاح على أنّ المحض هو ما لا يخالطه شيء.

٢- لم يحظَ (المحض) بحدٍ قائم الذات عند النحاة ، إلا أنّ البحث من خلال النصوص المتصلة به أعطاه حداً قد يكون قريباً من المفهوم .

٣- فصلَ البحث بين لفظتي (المحض) و (الخالص) ، إذ الأول من الأصل لا يخالطه شيء ، بخلاف الثاني إذ يخالطه الشواب وإذا نُقّي منه صار خالصاً .

٤- بالنظر لما حظي به هذا اللفظ من الأهمية في كشف الأحكام كان اهتمام النحاة فيه مبكراً وعنياتهم به كبيرة ، إذ بدأ منذ بدايات القرن الثالث الهجري ، وبالإمكان عدّ هذه المرحلة نشأةً له .

٥- إنّ القاعدة التي دأب النحاة على ذكرها وهي أنّ الجمل بعد المعارف أحوال وما بعد النكرات صفات ، فقد ذهب البحث على تقييدها بلفظة (المحض) مثلما التزم بعض النحاة بذكره ، وذلك لاختلاف حكم كل منهما ، حتى وإن كانت في أشباه الجمل .

٦- ثبت البحث أنّ المحضية كانت لها الدور الأساس في بناء الرأي في المذهب الكوفي ، مثلما تبين ذلك عندما اشترطوها في الخبر المتحمل للضمير على أن يكون اسماً محضاً .

٧- تبين من البحث أنّ المحضية الواردة في الإضافة عند صاحب الحال هي التي منعت من تقديم الحال عليه .

٨- تأثر المشتقات بالمحض ولا سيما المصدر المضاف منها .

٩- تمكن المحض من اختراق حصن الأساليب والتأثر بها ، خصوصاً في أسلوبي الطلب والنفي ، وما لهما من دور في نصب الفعل المضارع بأنّ مضمرة وجوباً بعد فاء السببية .

١٠- كل ما تقدم من دور للمحض في مجال الأحكام النحوية قد تناوله البحث وتوقف عنده ؛ لأن إبراز هذا الدور كان لابدّ منه حتى يعطينا تصوراً واضحاً على سعي النحاة لإدراك مدارك الوضوح وبلوغ المقاصد .

والحمد لله تعالى في الأول والآخر , والصلاة والسلام على نبينا الصادق الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين الكرام .

الهوامش

١- العين ٣ /١١ .
٢- ينظر: تهذيب اللغة ٤ / ٢٢٥ .
٣- معجم مقاييس اللغة٩٤٠ .
٤- ينظر : لسان العرب ٤/٦٥٦ مادة (محض)
٥- الفروق في اللغة ٥٤٦ .
٦- ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف ١ / ٣٠ .
٧- معجم مقاييس اللغة ٣٠٩ .
٨- ينظر: لسان العرب ٤ / ٥٠٩ مادة (خلص) .
٩- الفروق في اللغة ٤٥٦ .
١٠- المصدر نفسه ٤٥٦ .

١١- التوقيف على مهمات التعاريف ١ / ١٥٨ .
١٢- ينظر: الكليات ٣٤٥ .
١٣- المقتضب ٤ / ٤٢٣ .
١٤- الأصول في النحو ٢ / ٥ .
١٥- الفوائد والقواعد ٣٥٢ .
١٦- الأصول في النحو ١ / ٣٦ .
١٧- شرح شذور الذهب ٣٥ .
١٨- شرح قواعد الإعراب ٥٦ – ٥٧ .
١٩- الفضيض ٥٦ .
٢٠- شرح قواعد الإعراب ٥٧ .
٢١- الفضيض ٥٧ .
٢٢- النحو الوافي ١ / ١٨١ الهامش (٣) .
٢٣- المصدر نفسه ١ / ١٨١ الهامش (٤) .
٢٤- شرح ابن عقيل ٢ / ٢٠٥ .
٢٥- همع الهوامع ٢ / ٢٤٧ .
٢٦- الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣١٠ .
٢٧- مغني اللبيب ٢ / ٩٠ .
٢٨- الفضيض ٥٦ .
٢٩- دليل الطالبين لكلام النحويين ٩٢ .
٣٠- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٤٦ .
٣١- مغني اللبيب ٢ / ٣٨٠ .
٣٢- إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٧١ .
٣٣- المصدر نفسه ٢٧١ .
٣٤- شرح الآجرومية في علم العربية ٢ / ٥٨٥ .
٣٥- شرح جمل الزجاجي ١ / ١٤١ .
٣٦- مغني اللبيب ٢ / ١٠٤ .
٣٧- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٥٢ – ٥٥ .
٣٨- شرح المفصل ١ / ٢٢٧ .
٣٩- ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ١٦٤ .

٤٠- ينظر : الأنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٦٤ م (٧) ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٦٧ .

٤١- الإنصاف ١ / ٦٤ .

٤٢- ائتلاف النصرة ٣١ .

٤٣- شرح المفصل ١ / ٢٢٨ .

٤٤- الإنتصاف من الإنصاف ١ / ٦٤ .

٤٥- الفوائد والقواعد ٣٥٢ .

٤٦- توجيه اللمع ٢٥٢ .

٤٧- النحو الوافي ٣ / ٦ الهامش (١) .

٤٨- شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٧ .

٤٩- شرح المكودي ١٢٥ .

٥٠- شرح التسهيل ٢ / ٢٥١ .

٥١- شرح الأشموني ٢/ ١٩ .

٥٢- شرح الحدود النحوية ١٣٩ .

٥٣- شرح التسهيل ٣ / ٩٣ .

٥٤- شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٢٥٣ .

٥٥- ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠٥ .

٥٦- ينظر : نفسه ٤ / ١٨٠٥ .

٥٧- شرح التسهيل ٣ / ٩٣ – ٩٤ .

٥٨- شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٢٥٣ – ٢٥٤ .

٥٩- المقاصد الشافية ٤ / ١٨ .

٦٠- المصباح المنير ١٧١ .

٦١- الكليات ٦٨ .

٦٢- ينظر : الموسوعة النحوية والصرفية الميسرة : أبو بكر علي عبد العليم ٣٣ .

٦٣- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ١٥ .

٦٤- ينظر : الصاحبي ٢٨٩ – ٣٠٥ ، وأساليب الطلب ١٥ .

٦٥- ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٢٥ – ٣١٢ .

٦٦- شرح ابن عقيل ٤ / ٩ .

٦٧- ينظر: شرح المكودي ٢٥٢ .

٦٨- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٣٩ .

٦٩- شرح ابن عقيل ٤ / ١١ .
٧٠- شرح ابن طولون ٢ / ٢٢٢ – ٢٢٣ .
٧١- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٤٠ .
٧٢- شرح المفصل ٥ / ٣١ .
٧٣- في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٤٦ .
٧٤- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٢٦ – ٢٢٧ .
٧٥- شرح ابن عقيل ٤ / ٩ .
٧٦- شرح الآجرومية في علم العربية ١ / ٢١٢ – ٢١٣ .
٧٧- النحو الوافي ٤ / ٢٦٨ .
٧٨- شرح ابن عقيل ٤ / ٩ .
٧٩- شرح المكودي ٢٥١ – ٢٥٢ .
٨٠-شرح الأشموني ٣ / ٢١٣ .

المصادر والمراجع

١- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : د. قيس إسماعيل الأوسي ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٨م .
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه) ، تح : د. رجب عثمان محمد ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٤ه – ١٩٩٨م .
٣- الأصول في النحو : أبو بكر بن محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦ه) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي .
٤- إعراب الجمل وأشباه الجمل : د. فخر الدين قباوة ، ط٥ ، دار القلم العربي ، حلب – سورية ، ١٤٠٩ه – ١٩٨٩م .
٥- الانتصاف من الإنصاف : الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، المطبوع بهامش الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧ه) ، تح : الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .
٧- الإيضاح في شرح المفصل : لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر(ت ٦٤٦ه) ، تح : د.محمد إبراهيم عبد الله، ط١،دار سعد الدين ، دمشق ، ١٤٢٥ه – ٢٠٠٥م .
٨- تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠ه) ، تح : عبد الكريم العرباوي ، راجعه : محمد علي النجار .
٩- توجيه اللمع : أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩ه)، دراسة وتحقيق : أ. د. فايز زكي محمد دياب ، ط٢ ،دار السلام ، جمهورية مصر العربية ، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م .
١٠-التوقيف على مهمات التعاريف : محمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١ه), ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١٠ه – ١٩٩٠م .
١١-دليل الطالبين لكلام النحويين : مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي (ت١٠٣٣ه)،إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية ،الكويت، ١٤٣٠ه – ٢٠٠٩م .
١٢-شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك : أبو عبد الله شمس الدين بن طولون الدمشقي (ت٩٥٣ه) ، تح : د. عبد الحميد جاسم محمد الكبيسي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٣ه – ٢٠٠٢م .
١٣-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩ه) ، تح : الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ،ط١، دار ابن كثير ، دمشق – سوريا ، ١٤٣١ه – ٢٠١٠م .
١٤-شرح الآجرومية في علم العربية : علي بن عبد الله بن نور الدين السنهوري (ت٨٨٩ه) ، تح : محمد خليل عبد العزيز شرف ، ط١ ، دار السلام مصر ، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م .
١٥-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو الحسن نور الدين بن محمد الأشموني (ت٩٠٠ه) ، قدم له : حسن محمد ، إشراف : د. إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٩ه – ١٩٩٨م .

١٦-شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) : جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢ه) ، تح : محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م .

١٧-شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٩ه)، قدم له : فواز الشعار ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٩ه – ١٩٩٨م .

١٨-شرح الحدود النحوية : جمال الدين الفاكهي (ت٩٧٢ه) ، تح : د. محمد الطيب إبراهيم ، ط١ ، دار النفائس ، بيروت – لبنان ، ١٤١٧ه – ١٩٩٦م .

١٩-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة .

٢٠-شرح قواعد الإعراب : محمد بن مصطفى القوجوي (شيخ زاده) (ت٩٥٠ه) ، تح : إسماعيل إسماعيل مروة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، دار الفكر ، دمشق – سورية ، ١٩٩٧م .

٢١-شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الأرستراباذي (ت ٦٨٦ه) ، قدم له ووضع حواشيه : د. إميل بديع يعقوب ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م .

٢٢-شرح المفصل : لموفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣ه) ، قدم له : د. إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م .

٢٣-شرح المكودي : أبو زيد بن صالح المكودي (ت٨٠٧ه) ، ضبطه : إبراهيم شمس الدين ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢ه – ٢٠٠٢م .

٢٤-الصاحبي : لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥ه) ، تح : السيد أحمد صقر ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العلمية .

٢٥-الفروق في اللغة : أبو هلال العسكري (ت٣٩٥ه) ، تح : جمال عبد الغني مدغش ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٩م .

٢٦-الفوائد والقواعد : عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢ه) ، تح : د. عبد الوهاب محمود الكحلة ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيؤروت – لبنان ، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م .

٢٧-في النحو العربي نقد وتوجيه : د. مهدي المخزومي ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م .

٢٨-كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : أبو بكر الزبيدي (ت٨٠٢ه) ، تح : د. طارق الجنابي ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م

٢٩-كتاب العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥ه) ، تح : د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨١م .

٣٠-الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) :أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤ه) ، تح : د. عدنان درويش ومحمد المصري ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤٣٢ه – ٢٠١١م .

٣١-لسان العرب : جمال الدين أبي الفضل بن منظور (ت٧١١ه) ، تح : عامر أحمد حيدر ، راجعه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٦ه – ٢٠٠٥م .

٣٢-المصباح المنير : أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠ه) ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٢م .

٣٣-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه) ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

٣٤-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية : إسحاق بن إبراهيم الشاطبي(ت٧٩٠ه) ، تح : أ. د. عياد بن عبد الليثي ، ط١ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م .

٣٥-المقتضب : أبو العباس محمد ب يزيد المبرد (ت٢٨٥ه) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٤٣١ه – ٢٠١٠م .

٣٦-الموسوعة النحوية والصرفية الميسرة : أبو بكر علي عبد العليم ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

٣٧-موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥ه) ، تح : محمد إبراهيم سليم ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

٣٨-معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير نجيب اللبدي ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الفرقان ، الأردن ، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م .

٣٩-معجم مقاييس اللغة : أبو الحسن أحمد بن فارس (ت٣٩٥ه) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٩ه – ٢٠٠٨م .

٤٠-النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتحدة : د. عباس حسن ، ط١ ، مكتبة المحمدي ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧م .

٤١-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت٩١١ه) ، تح : أحمد شمس الدين ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م

الرسائل الجامعية :

- شرح الإعراب عن قواعد الإعراب المسمى (الفضيض) : بكر علي فردي القيصري المعروف بموللي زاده (ت١١٤٥ه) دراسة وتحقيق ، إعداد : نعمات عبد الله عطية ، إشراف : محمود محمد العامودي ، رسالة ماجستير ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية – غزة ، ١٤٣٣ه – ٢٠١٢م .

Purely in terms of Arabic grammer

Abstract

Grammatical terms a major role on a number of similarity and compatibility , and leaving this aspect without limitation might be the cause of a leak of understanding of many issues to face real , so the grammarians took refuge to the restriction , to identify these issues and descriptions many make it up to runwys effortlessly understanding .

And came to so many wizard and were Propositions (almhadih) one, ame to give the issues a theme and feature makes them distinct from them its free of all impurity , making , its judgment about the selection go to the purpose .